

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

البند 7 - الحوار العام

مداخلة شفهية مشتركة<sup>1</sup>

18 مارس 2021

ألقبها: إليزابيث الرغبي

## على المفوضية السامية للإعلان عن موعد نشر التحديث السنوي لقاعدة بيانات الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية

سيدتي الرئيسة

نظرًا لتفشي الإفلات من العقاب، يواصل مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني التوسع، إذ يتم تهجير ونقل الفلسطينيين قسرًا بدعم من الجهات الفاعلة الخاصة بما في ذلك الشركات التجارية، في انتهاك واضح للقانون الدولي. ويعدّ التحديث السنوي لقاعدة البيانات -تنفيذًا لقرار مجلس حقوق الإنسان 36/31 - ضروريًا لردع التعامل التجاري مع مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، والذي يشكل انتهاكًا خطيرًا بموجب القانون الإنساني الدولي وجريمة حرب طبقًا لنظام روما الأساسي.

وتحت منظماتنا المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز الشفافية فيما يتعلق بعملية التحديث السنوية لقاعدة البيانات، وتعيين جدول زمني واضح لنشر تحديث عام 2021، على أن يضمن هذا التحديث السنوي إضافة جميع الشركات ذات الأنشطة والعلاقات التجارية مع مشروع الاستيطان الإسرائيلي.

---

<sup>1</sup> مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة الحق، القانون من أجل الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مركز الميزان لحقوق الإنسان، المشروع الدولي للمحاسبة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، شمس، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منظمة المساعدات الشعبية النرويجية، التحالف المدني لحقوق الفلسطينيين، المركز الأوروبي للدعم القانوني، سوربون من أجل الحقيقة والعدالة، حركة من أجل سلام عادل، كندا، الجمعية البلجيكية-الفلسطينية، بايتس للجميع، باكستان، التحالف الدولي دجوس سيمبير، حركة نياغارا من أجل السلام في فلسطين-إسرائيل، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، شبكة صامدون للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين، مركز العمل المجتمعي، جامعة القدس، الشبكة الأوروبية للنقابات من أجل العدالة في فلسطين، جمعية الصداقة الفنلندية العربية، صومو، مركز البحث حول الشركات متعددة الجنسيات، 11.11.11، المركز الوطني للتعاون في التنمية 11.11.11، التحالف النقابي سوليدير، التنسيق الأوروبي للجان والجمعيات من أجل فلسطين، التضامن مع فلسطين، الشبكة النقابية الدولية للتضامن والنضال، المركز البديل للاجئ، جمعية فرنسا فلسطين للتضامن، المعهد الدولي للحركة اللا عنفية، منصة المنظمات غير الحكومية الفرنسية من أجل فلسطين، التعاون الدولي للتنمية والتضامن، CIG. CONFEDERACIÓN I-، Entraide et fraternité، Trócaire، Comhlámh Justice 4 Palestine، Broederlijk Delen، NTERSINDICAL GALEGA

فبينما يواجه العالم الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19، صعّدت إسرائيل من عمليات الهدم والتدمير غير القانونية لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 4 سنوات.<sup>2</sup> وتشكّل عمليات هدم المنازل جزءاً من سياسة إسرائيلية مؤسسية لتسهيل توسيع المستوطنات وعمليات الضمّ بحكم الأمر الواقع. وقد تم تنفيذ عمليات الهدم باستخدام معدات قدمتها شركات من بينها شركة جي سي بي وشركة هيونداي.

وفي الفترة بين مارس 2020 ويناير 2021، هدمت إسرائيل 619 مبنى، من بينها 262 مبنى سكنياً، 211 منها مأهولة؛ ما أدى إلى تهجير 1058 فلسطينياً، بينهم 524 طفلاً.<sup>3</sup>

في الوقت نفسه، تواصل إسرائيل عمليات توسيع المستوطنات غير القانونية والوحدات السكنية والبنية التحتية المرتبطة بها، بما في ذلك شبكات النقل والمواصلات، كما اتضح تورط الشركات الإسرائيلية والشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة كاف - من إقليم الباسك - فيها.

كان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 قد أثار مخاوف بشأن إغفال التقرير الأول لقاعدة البيانات «عدد من الشركات لديها علاقات إمداد مهمة مع المستوطنات و/أو الاحتلال»<sup>4</sup> والحقيقة أن ثمة شركات مختلفة لا زال لها دور حاسم في الحفاظ على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وتساهم في الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، وتستفيد منها.

في هذا السياق، نحن ندعو الدول الأعضاء إلى:

1. دعم المفاوضات السامية لحقوق الإنسان للوفاء بولايتها بالكامل فيما يتعلّق بالتحديث السنوي لقاعدة بيانات الأمم المتحدة، وضمان تخصيص الموارد المالية المطلوبة لذلك.
2. إصدار توجيهات وإرشادات واضحة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركات التجارية - بما يتوافق مع القانون الدولي - حول المخاطر والتداعيات القانونية للتورط في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي حال تورطهم في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.
3. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التزام الشركات التجارية المدرجة في قاعدة البيانات، سواء الواقعة داخل أراضيها و/أو تحت ولايتها القضائية بموجب لقانون الدولي.

شكراً لك

<sup>2</sup> بتسليم: «بالذات في فترة تفشّي وباء الكورونا: إسرائيل تصعّد في هدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم فتحطم رقمها القياسي الذي حققته قبل أربع سنوات»، 4 نوفمبر 2020، متاح على الرابط:

[https://www.btselem.org/arabic/press\\_releases/20201104\\_number\\_of\\_palestinians\\_israel\\_left\\_homeless\\_hits\\_four\\_year\\_record\\_in\\_pandemic](https://www.btselem.org/arabic/press_releases/20201104_number_of_palestinians_israel_left_homeless_hits_four_year_record_in_pandemic)

<sup>3</sup> الأرقام قدمها قسم الرقابة والتوثيق بمؤسسة الحق، وتغطي الفترة من 5 مارس 2020 حتى 1 يناير 2021

[https://www.alhaq.org/cached\\_uploads/download/2021/01/25/210125-joint-urgent-appeal-on-israels-continued-demolitions-amidst-a-global-pandemic-25-01-2021-1611570818.pdf](https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/01/25/210125-joint-urgent-appeal-on-israels-continued-demolitions-amidst-a-global-pandemic-25-01-2021-1611570818.pdf)

<sup>4</sup> تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 عدد 532/75/A (22 أكتوبر 2020)

<https://undocs.org/ar/A/75/532>